البعد المعرفي لطريقة ترتيب قواعد النحو عند ابن رشد

أ.سمية بن الصديق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أ.د أحمد جلايلي، المركز الجامعي للنعامة

ملخص:
هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على البعد المعرفي للطرح الجديد الذي قدمه ابن رشد في مجال النحو، وذلك من خلال كتابه "الضروري في صناعة النحو"؛ الذي يندرج ضمن مشروع التجديد الذي دعا اليه ابن رشد في جميع المجالات المعرفية، وتناولنا أيضا في هذه الدراسة مدى تأثير مشروعه في الدرس النحوي من بعده.

Résume:
L'objectif de cette étude est de mettre la lumière sur l'aspect cognitif de la nouvelle thèse avancée par Avéroes dans le domaine de la grammaire , à travers son ouvrage « el-darouri fi cinaat el-nahow » et qui rentre dans le projet de renouvellement qui concerne tous les domaines cognitif auquel a appelé le penseur. L'étude a également traité du degré d'impact de ce projet d'Avéroes sur le cours de grammaire après lui.

توطئة:
لقد تميزت كتب النحاة القدامى بالاستطراد والحشو ومعالجة المسائل التي لا صلة لها بالنحو، وحشد كبير من صفوف الإعلال والإبدال والاشتقاق والتنازع والاشتغال، وما ذهب إليه النحاة من إيغال في القضايا النحوية والصرفية التي أحالت كتاب النحو العربي إلى ألغاز وعقد تستعصى على الجهيد الحصيف فما بالك بالمتناول العادي للغة.
كل هذا ساعد في ظهور مدرسة نقدية نحوية أندلسية تتسم بالرؤية المعرفية، يتزعمها فيلسوفنا ابن رشد، تدعو إلى ضرورة إعادة بناء النحو العربي، خصوصا وأن النحو العربي ركز في مرحلة التأسيس على المادة و لم يخضع التصنيف لقواعد عامة و منظمة، فما موقع البناء و القوانين الكلية ضمن اهتمامات ابن رشد.

1- نقد بنية النحو العربي:
انتبه النحاة العرب الأوائل إلى أهمية التقسيم والتصنيف في النحو؛ إذ قسموه –بدءا من أقدم مصدر وصل إلينا (كتاب سيبويه)- إلى أبواب معنونة و مباحث و فقرات وحرصوا على

الفصل بين اللغة والنحو، غير أن تسليمهم بتداخل المستويات و تكاملها و مراعاتها لأهمية البدء بتعلم اليسير قبل العويص، جعل أكثر كتبهم " مشوشا في ترتيبه ، وغير أنيق في تقسيمه و تبويبه بحيث يخفي عن المعنى المقصود" [1] ، الأمر الذي أوحى للمتأخرين بضرورة إعادة النظر في بداية النحو العربي و نقده و اقتراح البديل، وإذا كانت المحاولات الأولى بهذا الصدد جزئية لم تستطع العدول عن القالب العام لكتاب سيبويه الأعلى مستوى؛ فإن نقاد النحو الأندلسيين ، و خاصة ابن رشد، راجع بنية النحو العربي وبناءه ، وانتقده ثم اقترح البديل إن على مستوى التقسيم و الترتيب أو على مستوى المضمون.

يعتبر التقسيم من أسس كل نشاط علمي[2] " وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة غير المتداخلة فهي صناعة ناقصة "[3] ، لذلك عزا ابن رشد غموض النحو العربي إلى إهمال النحاة للتقسيم وما أسفر عنه من خصائص مناقضة لشروط الصناعة خاصة الاستقلالية والفصل بين العلوم من جهة وبين مكونات العلم الواحد من جهة ثانية ، من مثل التداخل بين مستويات الدرس النحوي (الأصوات والصرف و التراكيب)، وبين جزئيات كل مستوى منها على حدة ، إلا أن ابن رشد قصر نقده على مسألة الإعراب باعتبارها بؤرة النحو من جهة،[4] ولحاجاتها إلى إعادة تصنيف من جهة ثانية، يقول منتقدا النحاة القدماء :" وأما علم التراكيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعربات ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضا في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقا من طرق الصناعية لا سيما القدماء وأما المتأخرون، فقد تجدهم سلكوا في ذلك بعض السلوك، وذلك أنهم استعملوا في المعربات لا غير طريق التقسيم، واستيفاء هذه الطريقة فيما يقتضي أن يستعمل طريق التقسيم والحصر أولا في الكلام المركب الذي فيه الاعراب؛ لأنه كالعادة له، وفي تقسيم العوامل الداخلية على صنف من أصناف الكلام" [5] وهذا الإهمال هو سبب النقص ومنبع الغموض وبالتالي النفور خاصة بالنسبة إلى المبتدئ، لأن البحث في مسألة ما قد يضطره نظره لتداخل الأبواب مع قلة العناوين الفرعية إلى قراءة الكتب جملة.

ولقد زكت الدراسات اللسانية الحديثة موقف ابن رشد من التداخل وأثره على مصطلحات النحو العربي الذي "لم يميز حدودا واضحة لمستويات التحليل اللغوي"، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية (...) والحق أن اختلاط مصطلحات مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي، لكنها استمرت في أعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات" [6]. ويرفض الراجحي هذا المزاج "لأن لكل مستوى منها مصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها"[7] والملاحظة نفسها حاضرة لدى تمام حسان الذي عزا غموض "ألفية ابن

مالك " إلى تداخل أبوابها ؛ هكذا رأى ابن رشد ووافقه اللسانيون المعاصرون –على أهمية مصطلحات التقسيم و التنظيم في الرقي بالنحو إلى مستوى غيره من" الصناعات "

ولم يحصر ابن رشد موقفه النقدي في التداخل بين قسمي النحو، وإنما التفت أيضا إلى ترتيب القسمين و محتوياتهما. ولم يستسغ بنية كتب النحو و ترتيب قسميها(الصرف و التركيب)، نظرا لما نتج عنه من تقديم التركيب لأهميته في المخاطبة والتمرين ولشهرته على الألفاظ المفردة من التداخل بين الموضوعين و تفوق جزئيات المسألة الواحدة في مواضيع مختلفة، يقول :"لما كان علم الإعراب هو أشهر أقسام هذه الصناعة و أكثرها فائدة ؛ رأى النحاة أن يقدموا هذا الجزء لكن لما أرادوا أن يتكلموا فيه أولا، دعتهم الضرورة إلى أن يقدموا بين يديهم من علم الألفاظ المفردة ما يجري مجرى المقدمات لما قصدوا إليه من معرفة الإعراب" [8] ومن جملة نتائجه التكرار والغموض المناقضان للمجرى الصناعي، وأيد ابن عصفور هذه الملاحظة المنهجية، غير أنه احتج للنحاة بالقصد إلى التيسير، فدافع عن منهجهم وكأنه يعقب على ابن رشد بالقول:" وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية إذا هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أخر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس" [9] ولهذه الغاية سلك ابن عصفور نهج النحاة في تقديم النحو على الصرف في معظم كتبه خاصة "المقرب" و "شرح الجمل " ولأن الشمول من خصائص الصناعات؛ بمعنى استقصاء المسائل وإحصاؤها، ومن المسائل التي تغافل عنها النحاة العرب والقدماء، فإن ابن رشد قصد في مشروعه إلى استدراك النقص والإحاطة بالموضوع، واقتصر في دراسته النحوية على قسم الإعراب، يقول:" وذلك أن الإعراب ينبغي أن تنحصر أصنافه من قبل أصناف الكلام، ويحصر في صنف من قبل أصناف العوامل الداخلة عليه، مثل ذلك أن يقسم الكلام المركب أولا إلى المفيد وإلى غير المفيد، ثم يذكر الإعراب في كل صنف من الكلام، وهي التي تسمى عوامل" [10] ويفهم من هذا القول إقرار ابن رشد بأهمية العامل" بخلاف ما يوحي به ظاهر نص ابن مضاء من إلغائه وربط الإعراب بسياق القول وبالمتكلم.

يتضح من الملاحظات السابقة أن بناء النحو العربي القديم –في نظر ابن رشد- لم يستوف شروط الصناعة؛ لإيمانه بتداخل مستوياته وتكاملها، وإخضاع التأليف النحوي لمقتضيات المرحلة وظروفها، خاصة حماية اللغة من اللحن والدخيل؛ لذلك غلب المحتوى على الشكل والبناء واستغني عن القواعد بالأمثلة فما البديل المقترح لدى ابن رشد؟

-2

3- إعادة بناء النحو العربي :

حاول ابن رشد بناء النحو العربي وفق ترتيب ينسجم وموضوعه ومقاصده ويراعي ترابط أجزائه ووضوح أقسامه وانحصار مسائله، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

2-1 ابن رشد والمجرى الصناعي:

صرح ابن رشد بأن داعيه إلى تأليف" الضروري في صناعة النحو"، بعد إيمانه باستقصاء تصانيف النحاة السابقين لمسائله، هو بناء النحو العربي على مجرى الصناعي، لأنه " أحد التقصير الداخل عليهم في هذه الصناعة، والتقصير أنهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب بالقسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها التداخل(...) وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة مع توجه الأمر إلينا به ، وإلا فما كنا نضعه لأن الصناعة الموجودة عن نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة ، لكن لا على المجرى الصناعي" [11] وبنى إعادة تقسيم النحو وترتيب مسائله على جملة من القواعد العامة هي:

أ- البسيط من كل شيء قبل المركب يقول: "و أما نحو الترتيب المستعمل في أجزائها فلأن البسيط من كل شيء قبل المركب، كان الترتيب الصناعي يقتضي أن يبتدأ أولا بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانيا ثم باللواحق ثالثا" [12].

ب - المشترك بجميع الألسنة قبل الخاص بإحداها، يقول: " وهذا ما كان ينبغي أن يعلم من أمر الألفاظ وأهم ذلك وهو مشترك بجميع الألسنة، واللحن فيه أشد من اللحن في الإعراب" [13].

ج- تيسير التعليم بتقديم الأهم على المهم والوقوف في التعليم عند حد ضروري لأن "الأفضل في تعليم الولدان أن يلقي إليهم أولا الأقاويل الكلية ويؤخذوا بحفظها؛ فإذا شدوا وأرادوا الكمال في الصناعة؛ أخذوا بتفاصيلها" [14].

في ضوء هذه القاعدة، و لتجاوز آفات المنهج القديم، اقترح ابن رشد ترتيبا جديدا للنحو العربي خاصة و للنحو عامة، يقدم "أولا من أمر الألفاظ المفردة، ما الاهتمام بمعرفته مساو للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمور الضرورية في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة، وهذا هو شكل التثنية وشكل الجمع ، وشكل المذكر وشكل المؤنث، وشكل الإخبار عن أنواع الضمائر الثلاثة" [15] وجعل هذه المسائل المشتركة بين اللغات مدخلا إلى الموضوع الخاص باللغة العربية (الإعراب) . ولأهمية المصطلحات في وضوح النحو و تيسيره مهد ابن رشد لكتابة بمقدمات حد فيها مفاتيح النحو(الاسم والفعل والحرف والاعراب) وقسم كتابه إلى أجزاء أربعة بدل التقسيم الثلاثي الذي أشار إليه في المقدمة [16] ، و ستحاول الخطاطات التالية [17] تقريب ترتيبه للنحو .

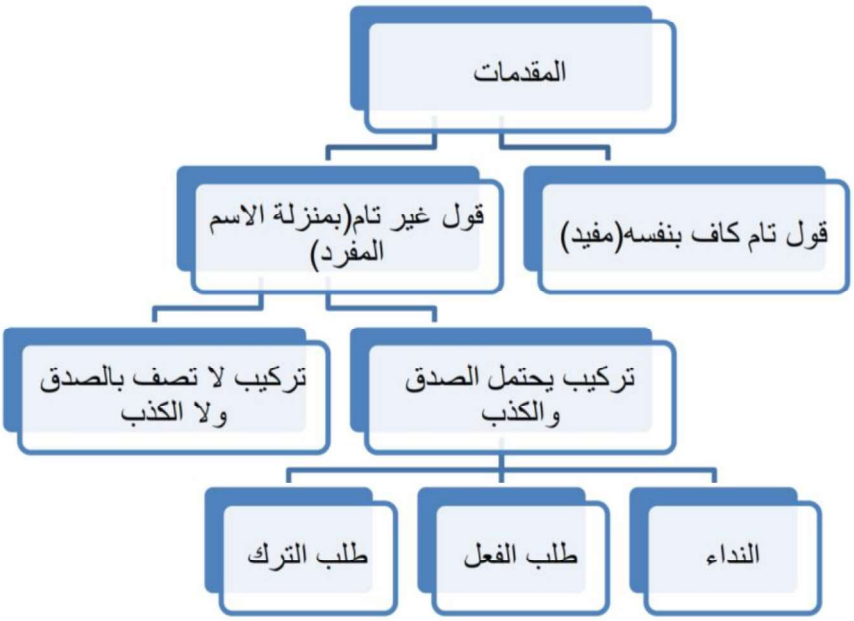

يتبين من هذه الخطاطة أن المقصود بالمقدمات لدى ابن رشد هي المفاهيم الأساس التي يقوم عليها "علم النحو."

وعالج ابن رشد في الجزء الثاني من ضروري في صناعة النحو" الأشكال الثلاثية " [18]وهي " شكل التثنية والجمع ، وشكل التذكير والتأنيث ، وأشكال الإخبار عن المتكلمين الثلاثة" غير أنه لم يلزم بهذه الأشكال في ترتيب الدراسة، وإنما راعى العناصر التي تقع عليها، لذلك يوهم ظاهرة هذا الجزء بمفارقة بين العنوان وأجزاء المحور، وتلخصه (الجزء الثاني) الخطاطة الآتية :

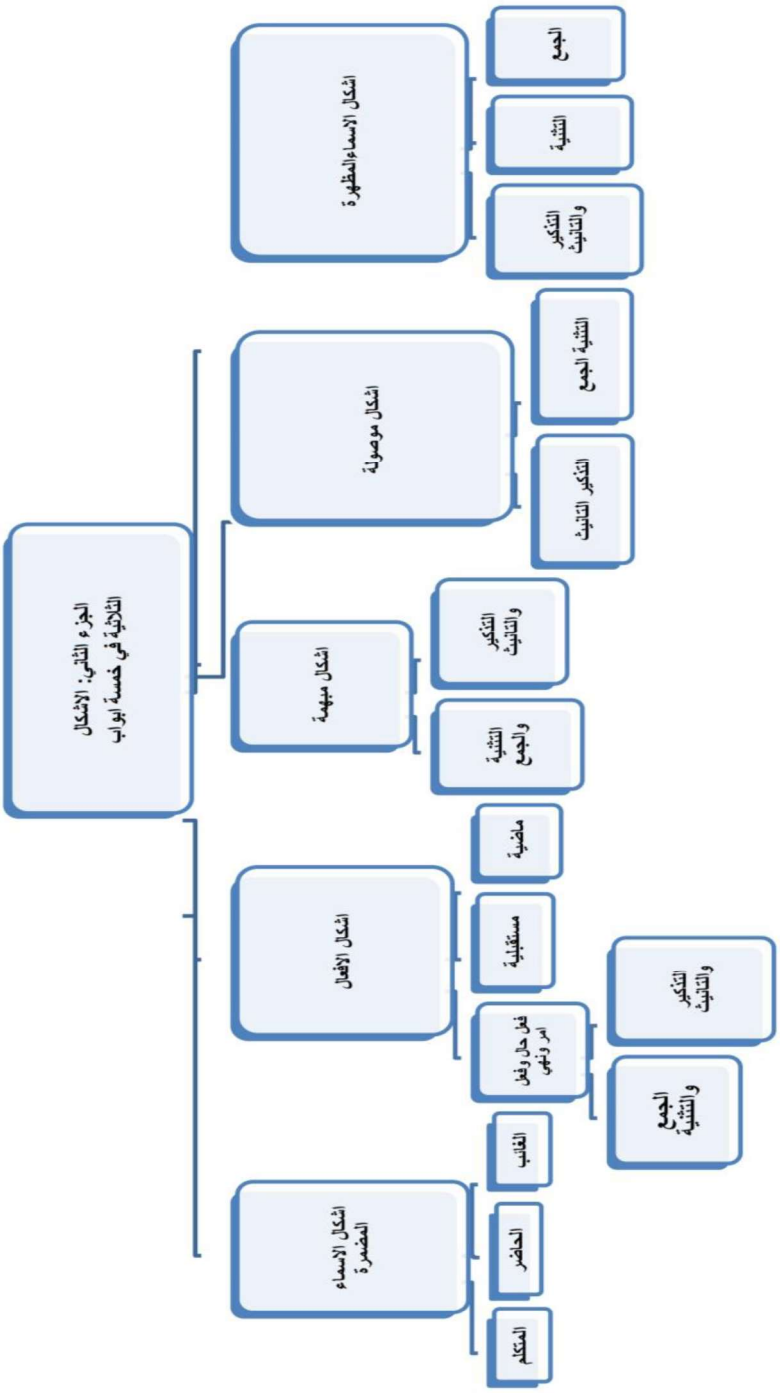
الجزء الثاني: الاشكال الثلاثية في خمسة ابواب
اشكال الاسماء المظهرة
الجمع
التثنية
التذكير والتانيث
اشكال موصولة
التثنية الجمع
التذكير التانيث
اشكال مبهمة
التذكير والتانيث
التثنية والجمع
اشكال الافعال
ماضية
مستقبلية
فعل حال وفعل امر ونهي
التذكير والتانيث
الجمع والتثنية
اشكال الاسماء المضمرة
الغائب
الحاضر
المتكلم

هذه الأبواب الخمسة –في نظر ابن رشد – هي" ما ينبغي أن يعمل من أمر الألفاظ المفردة أولا وأهم ذلك وهو شيء مشترك بجميع الألسنة، واللحن فيه أشد من اللحن في الإعراب " [19] و يتضح من هذا الجزء أيضا حرصه على المشترك بجميع الألسنة و يزكي القول بقصده ومن سلكه إلى صياغة نحو شامل قابل للتطبيق على اللغات كلها.

وتناول الجزء الثالث من الضروري الإعراب [20] وهو بؤرة موضوعه ، ومهد له المؤلف بالتعريف بمفاهيمه الأساس، وهي: الإعراب والمعرب وموجبات الإعراب، وضمنه بقية أجزاء الكتاب ووزعه على أربعة أبواب وهكذا حصر ابن رشد -بتحديده لقوانين إعراب هذه الأجناس - أصناف الإعراب والمعربات في الجملة البسيطة من الكلام الخبري[21] ،في حين درس الجزء الرابع من كتاب الضروري القسم الثاني من الجمل؛ وهي الجمل الثواني "(التي) تتركب من جملتين من الأول" [22] وقسمه إلى أربعة أبواب وختم ابن رشد الأسماء المعربة من الكلام التام بالاستفهام وجزم بعدم وجود جنس خامس" مما يستحق أن يعدد بالقول إلا الكلام المحكي، وهو كالعام للأجناس الأربعة " [23]، ولاستيفاء المسألة عرض –في إيجاز – ما يقع من الحكاية في الخبر احتراسا من الحشو والتكرار، لأن "ما يحكى في باب التسمية من الكلام المركب، وما لا يحكى هو موجود في كتبهم، ولا يليق بهذا المختصر" [24] و أضاف في نهاية الجزء عنصرين لا يندرجان ضمنه هما: الأسماء غير المتصرفة ، في إيجاز، و إعراب الأفعال وبناؤها الذي فصل فيه القول عن قوانين النصب والجزم[25].

يتبين مما سبق استيفاء ابن رشد لما قصد إليه من حصر قوانين الإعراب مع أحكام ترتيب أجزائه وتقييم مادته، ولا يستثني من ذلك إلا ما عرض له في الجزء الرابع، خاصة في قوانين العطف وأنواعه من تداخل اضطراري احتج له بأنه" كان يقتضي بهذا أن تذكر بعد القوانين الإعراب والأسماء والأفعال وأنواع الكلام التام؛ لكن يقتضي التقدير بجهة ما، فهده هي جميع أصناف الإعراب الواقع في الأسماء من الأقاويل الخبرية، وأصناف الجمل المعربة" [26]؛ كما تتضح ريادة ابن رشد لنقد بنية النحو العربي والتمهيد لإعادة الهيكلة بتقديم مشروع يتناول معظم أبواب النحو المحتاجة إلى إعادة الترتيب وتصحيح التقسيم مراعيا في دراستها وترتيبها المسائل المشتركة بين الألسنة ومركزا عليها.

2-2 تأثير مشروع ابن رشد على الدّرس النحوي:

يبدو أن الطرح الجديد الذي قدمه ابن رشد استفاد منه العديد من النحاة، ومن بينهم أبو حيان الأندلسي فقد استفاد من تصور ابن رشد لهيكل النحو؛ ووافقه في الموقف من منهج القدماء وفي الهدف النقدي الإصلاحي ، يقول معلقا على من قبله من النحاة:" وربما أهملوا كثيرا من الأبواب وأغفلوا ما فيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف" [27]، غير أنه لم يلتزم بالهيكل الذي اقترحه ابن رشد، وإنما اجتهد.

لقد صرح أبو حيان في النكت الحسان" بعدم اقتناعه بترتيب النحاة لكتبهم؛ وإذا حافظ في "منهج السالك" على ترتيب "ألفية ابن مالك"، فإنه ربط فيه بين المتفرقات بأدوات تقنية وضمنه جملة من الملاحظات النظرية شكلت عمدة المصنفات التي تلته؛ إذا صنف" ارتشاف الضرب من لسان العرب " وفق ترتيب جديد، راعى فيه تلك الملاحظات وبدأ فيه من حيث انتهى غيره من النحاة وحرص فيه على الاستقصاء والشمول؛ قسمه إلى جملتين :"الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب . الثانية في أحكامها حالة التركيب" [28] وهو التصنيف نفسه الذي اعتمده في دراسة نحو التركيبة، ونبه في المقدمة إلى أنه قد يتداخل القسمين أحيانا " لضرورة التصنيف، و تناسب التأليف"[29] وأكثر فيه العناوين الفرعية والمقدمات التوضيحية . تناول أبو حيان في القسم الأول من "ارتشاف الضرب من لسان العرب" أحكام الكلمة قبل التركيب، بمعنى التصريف ، ومهد له بالحروف[30]، كما يتضح من الخطاطة الآتية:

وحرص أبو حيان في كل مسألة من هذه المسائل على إيراد الصيغ المختلفة و الشواهد التوضيحية و مناقشة آراء النحاة و حججهم، مفردا كل واحدة منها بباب مستقل؛ ثم خصص القسم الثاني من الكتاب لأحكام الكلمة حالة التركيب [31]، وتوضحها الخطاطة الآتية :

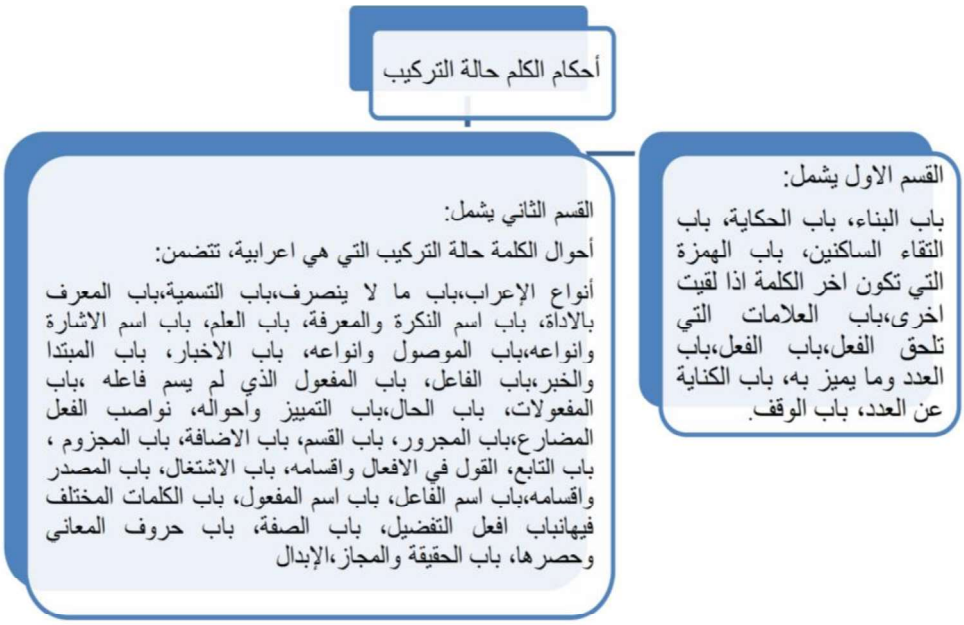

وبالمقارنة بين هذه الخطاطات يتبين اتفاق ابن رشد وأبي حيان في محتوى محور التراكيب وتقسيمه واختلافهما في الترتيب؛ فبينما قدم ابن رشد الإعراب وعناصره على البناء بدأ أبو حيان بالبناء. والجدير بالاهتمام هو أن ابن رشد وأبا حيان أسسا هيكلا جديدا للنحو العربي خاصة ولـ" النحو" عامة مخالفا للنمط المألوف، قوامه حسن الترتيب والتقسيم والتنظيم وعمدته المشترك بين اتجاه نحوي جديد متميز في أصوله وهيكله عن السابق، جعلهما رائدي ما أصبحت تنادي به بعض المدارس اللسانية المعاصرة، خاصة الوصفية، من ضرورة البدء في دراسة اللغة بأصغر مكون (الصوت) مما يوحي باستفادتهما من الفلسفة خاصة تصنيف الفارابي لـ"علوم اللسان " مع تباينهما في مجالها.

أما ابن رشد فيبدو أنه اقتبس من الفارابي بعض المصطلحات (مثل الأطراف والقوانين والحد والرسم) وأيده في تقسيم الموضوع بالقول:" أما غرض هذه الصناعة؛ فهو معرفة أشكال الألفاظ التي ينطق بها المفردة والمركبة، أعني التي في بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعاني وغير المتبدلة"[32] كأنه يشير إلى قول الفارابي:" علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة ، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، و قوانين الألفاظ عندما تركب" .[33].

ولم ينحصر اجتهاد ابن رشد وأبي حيان في الهيكل وإنما اجتهدا أيضا في المحتوى بالتركيز على القوانين الكلية واتخاذها مقياسا نقديا.

3-صياغة القوانين الكلية:

يعتبر التقعيد (بمعنى صياغة القوانين الكلية) الغاية القصوى لكل علم والحاجز الفاصل بين العلم والمعرفة العامة[34]، لذلك صنفه ابن رشد وضمن أهداف مشروعه، فلقد حصر وظيفة النحو في إعطاء"الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إما لسان العرب وإما غيره من الألسنة" [35].

3-1 شروط القوانين الكلية:

بتتبع كتاب "الضروري في صناعة النحو" لابن رشد و إمعان النظر في القوانين المصوغة فيها وبعض القواعد المنهجية الواردة فيها بشكل جلي أو ضمني، يتضح أنه يقيد القواعد الكلية بجملة من الشروط منها شروط عامة لقواعد كل العلوم ومنها شروط خاصة بقواعد النحو.

ينص ابن رشد على استقلالية العلوم واختصاص كل واحد منها بمبادئه وقواعده، ويقصد بذلك استحالة إسقاط مبادئ علم ما على غيره من العلوم، وهو ما نص عليه أرسطو غير مرة في منطقه وأكده ابن رشد بالشرح والتمثيل، ومنه قوله "قال؛ والعلوم المختلفة هي

التي مبادئها مختلفة، من أنه متى حللت المبادئ المستعملة في علم إلى المبادئ الأول غير المبرهنة في ذلك العلم وجدتها مختلفة، إذ كانت المبادئ الأول في كل برهان يجب أن تكون خاصة بالطبيعة الموضوعة لذلك العلم نفسه من قبل أن تكون مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية مناسبة على ما سلف"[36] يتبين من خلال هذا التمييز والفصل بين قوانين العلوم أن القوانين الكلية هي:" الكليات المحيطة بالمطلوبات في تلك الصناعة "[37].

احتراسا مما في ذلك القول من غموض وإبهام وتناقض، ميز ابن رشد-في إطار شرح كلام أرسطو- بين المبادئ العامة والمبادئ الخاصة بكل صناعة على حدة، "ذلك أن المبادئ تقال على ضربين : أحدهما العامة وهي التي تتبين بها مطالب كثيرة في صنائع شتى...؛ والضرب الثاني المبادئ الخاصة، وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لأكثر من صناعة واحدة، فالمبادئ العامة يقول أرسطو فيها أن منها يكون البرهان في صناعة صناعة إذ كانت ليس هي أنفسها تستعمل في صناعة صناعة وإنما تستعمل قوتها، والمبادئ الخاصة يقول فيها أن فيها يكون البرهان نفسه إذا كانت هي أجزاء البراهين أنفسها"[38] وعزز ابن رشد بهذا التميز انفراد كل صناعة بقوانين ومبادئ.

ولما كان الهدف من صناعة النحو هو إعطاء "الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها لسان العرب وإما غيره من الألسنة. وأعني بالكليات والقوانين أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة"[39]، فإن ابن رشد حرص أيضا على تسطير جملة من الشروط في المادة التي تبنى عليه قواعد النحو؛ لتنسجم مع تلك الوظيفة التي سيقت لها، وهي الاطراد والشهرة في الكلام الفصيح وعدم احتمال التأويل، وموافقة القياس غير المتعارض مع السماع.

هذه إذن، مجمل الشروط الأساس في صياغة القواعد لتحظى بقبول عام ويحق اتخاذها أساسا لتعليم اللغة و تعلمها ، ويمكن التمييز في القواعد المستوفية لها أيضا بين قوانين كلية عامة و قوانين كلية خاصة بكل لغة على حدة.

2-3 القوانين الكلية :

وتشمل الأنواع الآتية:

أ- الحدود و المصطلحات: تصنيف الحدود في مقدمة الأدوات المعتمدة في تعليم صناعة النحو يقول ابن رشد:" و أما نحو التعليم المستعمل في هذه الصناعة؛ فهو التعليم الذي يكون باستعمال الحدود والرسوم و التمثيل"[40]، غير أنه لم يلتزم بحد مصطلحات النحو كلها، وإنما اقتصر على أربعة تمثل –في نظره – مفتاح علم النحو، وهي "الاسم "و" الفعل" و"الحرف" ، باعتبارها العناصر الرئيسية المشتركة بين الأنحاء و" الإعراب " باعتباره بؤرة

النحو؛ ويتبين من حدوده حرصه على استيفاء التعريف وحصر الحد؛ إذ يورد لكل مصطلح تعريفين :

أحدهما : الحد وينهج فيه ابن رشد نهج النحاة كلما سلم من الضرر ويستدرك عليهم النقص ومنه قوله معرفا الحرف: "لفظ يدل على النسب التي تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل في حده أنه لفظ يدل على معنى في غيره، وكل ما كان من هذه رابطا للخبر بالمخبر عنه سموه ضمائر - أعني نحاة العرب- وذلك أنهم لما وجدوا هذا بخلاف الأسماء على جهة الاختصار اعتقدوا فيها أنها أسماء، و سيأتي الكلام في غير هذا الموضع، وكذا قالوا في كثير من حروف الاستفهام أنها أسماء وفي الحروف الموصولة".[41]

و الآخر الوصف أو الرسم، بمعنى الوظيفة النحوية أو الخصائص –على حد تعبيره- ويلاحظ أن ابن رشد لم يدرج ضمنه الحرف لأنه عديم الوظيفة في ذاته، واقتصر على الاسم "و" الفعل "؛ قال عن الاسم مثلا:" أما الاسم فخاصته المعنوية أن يكون خبرا و مخبرا عنه، و اللفظة أن يدخل عليه التنوين و الألف واللام التي للتعريف، وقد قيل أن التنوين يلحق بعض الأفعال"[42].

ب - علاقة اللفظ بالمعنى: وهو من المسائل البارزة في مشروع ابن رشد؛ فلقد آخذ النحاة العرب القدماء على إهمال "المعنى" وحصر النحو في الألفاظ والحركات، يقول:" و المعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يظن ذلك من كلام النحاة؛ لأن الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئا حتى يأتلف منها كلام"[43] لذلك قصد إلى إعادة النظر في تصور النحاة العرب للإعراب بربطه بالمعنى (السياق) مع الحرص على حصر الأوجه الإعرابية كلها؛ لأن غرضه من الكتاب "إنما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه في هذه الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة، وهو شيء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة بجملة الجملة ، وهي التي قلنا أنها تعرف بالعوامل"[44] ،و أقر بأنه " واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل الواقع فيها لا من قبل الألفاظ المفردة فقط، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها"[45] ،ويفرق ابن رشد في مقابل هذا التأكيد، بين نحو الألفاظ ونحو المعاني (ولعل المراد بهما الصرف والتركيب)، لأن "هذه الصناعة هي مسندة للذهن في الألفاظ أولا، وفي المعاني ثانيا، وهاهنا صناعة أخرى مسددة للذهن في المعاني أولا، وفي الألفاظ ثانيا، فالنحو إذن نحوان: نحو الألفاظ ونحو المعاني. ونحوالألفاظ قبل نحو المعاني" حين حصر وظيفة النحو في "تبيين المعاني"[46].

هكذا اعترض ابن رشد على النزعة الشكلية في النحو واستبدلها بالتركيب (البنية) ، وهو موقف أيدته الدراسات اللسانية الحديثة، وتبناه البعض منها فاتخذ "البنية" شعارا، ودعا إلى الاستغناء عن دراسة "الوحدات" بدراسة "العلاقات" القائمة بين تلك الأجزاء، لأن ما يحدد طبيعة كل جزء من هذه الوحدات إنما هو العلاقات التي تربطه بباقي الأجزاء.

ج- قواعد التعليم: لقد ضمّن ابن رشد كتاب الضروري قواعد تيسر تلقين النحو للمبتدئ منها قوله: أن "كل صناعة يوجد فيها هذان الجنسان من الأقاويل، إن الترتيب الصناعي فيها يقتضي هذه القسمة، أعني أن يبدأ أولا بتعلم الكليات المحيطة بالمطلوبات في تلك الصناعة إما بأقاويل كثيرة أو ضرورية ثم يصير بعد ذلك من أحب الاستقصاء إلى تفاصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة، واستثناء ما يجب استثناؤه من الأمور النادرة إن كان ذلك موجودا فيها، أعني في تلك القوانين الكلية"[47] .

يلح ابن رشد في هذا النص على ضرورة التدرج في التعلم والتعليم من عام إلى الخاص في التعليم ، وعززه بقاعدة مماثلة هي ضرورة البدء بالوضع السهل للاستعانة به في فهم الغامض، يقول :"وإنما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعا في الصنائع؛ لأن ترتيب التعلم يقتضي أن يصير من الإعراب إلى الأخفى والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، ولذلك إذا وجدنا في أمرنا قولا كليا حاضرا فرحنا به، ولم نعرج على الجزئيات، وأيضا فإن الكليات نافعة للمتذكر، ونافعة للمبتدئ بالنظر في الصناعة؛ لأنه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته، ولذلك لأن الأفضل في تعليم الولدان أن يلقى إليهم أولا الأقاويل الكلية و يأخذوا بحفظها" [48].

ولم ينفرد ابن رشد بهذه القاعدة العامة المنظمة لتعليم الصناعات ، وإنما حضرت أيضا لدى ابن حزم في إطار عام؛ إذ لم يخصها بمجال معرفي ما، يقول :"ينبغي لطالب كل علم أن يبدأ بأصوله التي هي جوامع له ومقدمات، ثم بما لابد منه من تفسير تلك الجمل، فإذا تمهر في ذلك وأراد الايغال والإغراق فليفعل. فإنه من تدرب بالوعر زاد ذلك في خفة تناوله السهل"[49] ويفيد ابن حزم بهذا التعبير العام مناسبة هذه القاعدة التربوية لكل المجالات المعرفية ولكل العلوم.

وحذا حذو ابن رشد وابن حزم في هذه القاعدة ابن مضاء بشكل ضمني وأبو حيان، ثم صرح بها ابن خلدون وأفصح عن فوائدها حين قال: "واعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب، ويقترب له في شرحها سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول مايرد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكه في ذلك العلم..."[50].

لقد اتفق هؤلاء النقاد فيالهدف، الذي هو تيسير التعلم والتعليم، وفي النص على ضرورة مراعاة ظروف المتلقين، خاصة منهم المبتدئين، واستحضارها في التأليف والتدريس.

3-3 قوانين النحو العربي:

يراد بها القوانين الخاصة باللغة موضوع الدراسة، وهي المميزة للنحو عن المنطق لأن النحو" إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها، لا من حيث هو مشترك، بل من حيث هو موجود في لسان الذي عمل ذلك النحو له " وعليه حصرها ابن رشد في ما يلي:

أ - موضوع القواعد :إن حصر ابن رشد للنحو في الإعراب والمعربات دون المفردات واكتفاءه في كتابه بدراسة بعض أبواب النحو دون مجملها جعلاه يحصر صياغة القوانين الكلية في الجزأين الثالث والرابع المخصصين للإعراب في "الضروري في صناعة النحو" في حين اكتفى في المقدمات والجزء الثاني المخصص للأشكال الثلاثية بتحديد المفاهيم وحصر الأدوات.

ب-طريقة الصياغة: القاعدة "وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة" تال لمرحلة الاستقراء والملاحظة والتصنيف، وهذا يعني أنها تتصف بالعموم، لذلك يفتتح ابن رشد القوانين الكلية بلفظ "كل" الموحى بالشمول، غير أن في مسألة نظر لما فيها من إقصاء الشاذ والحالات الاستثنائية، خصوصا وأن استقراء النحاة لمادة النحو كان ناقصا، وأن دراسة اللغة العربية غير متناهية وإنما في حاجة إلى مزيد من الجهود والاجتهادات، وفي كل العصور، وتتسم قوانين ابن رشد أيضا بالإيجاز في العبارة والوضوح في اللغة والمباشرة في الأسلوب، ومن نماذجها قوله عن الخبر البسيط: " ففيه قانون واحد؛ وهو أن كل اسم يكون خبرا أو مخبرا عنه من غير أن يدخل على الجملة حرف عامل لا يتقدر ولا مضمر فهو مرفوع"[51]

ج- ترتيب الدراسة : جرى ابن رشد في دراسة النحو على طريقته في شرح منطق أرسطو، يتخذ القانون الكلي محور الدراسة، لذلك يفتتح كل مسألة بعدد قوانينها ثم يشرع بعده في سردها مع الترقيم والترتيب، فيشرح كل قانون على حدة من خلال أمثلة و يشير إلى بعض الشواذ؛ فكانت قواعده بحكم هذا المنهج أقرب إلى المنهج الصوري المعياري منه إلى الوصف، ومنها قوله في فصل الصفة:" وأما القوانين الصفة؛ فإن فيها قانونين:

أحدها: أن الاسم المفرد إذا نعته؛ جاز الرفع والنصب، تقول يا زيد العاقلَ والعاقلُ..

والثاني : أن كل اسم مضاف فإن نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمد العاقل؛ بالنصب إن جعلته نعتا للغلام، أو بالخفض إن جعلته نعتا لمحمد..."[52] ،ويتبين من هذا النموذج أن ابن رشد على الرغم من أنه ينطلق في الدراسة من القاعدة، فإنه لا يعترض

على كلام العرب بقواعده، ويمكن تعليل طريقته بالهدف من كتابه؛ إذا لم يقصد إلى إعادة دراسة اللغة العربية بالاستقراء و الملاحظة والوصف ثم القواعد، فيكون ملزما بتقديم الملاحظة والوصف على التقعيد، وإنما هدفه هو إعادة النظر في الترتيب المعتمد عند سابقيه ومنهج الدراسة واقتراح البديل.

خلاصة :

لقد أضاف ابن رشد إلى الأصول النظرية العامة للنحو أصلا آخر مرتبطا بالجانبين الصناعي العملي والبيداغوجي التربوي، وهو البناء العام للنحو، بنقده لهيكل النحو العربي واقتراحهما لقالب جديد مؤسس على تناسق الترتيب وحسن التصنيف والتقسيم المنطقي للموضوعات بالتدرج وفق قواعد منظمة للتعليم من البسيط إلى المركب، في شكل متسلسل ومترابط يراعي مستويات المتلقين والمشترك بين اللغات، وينبني على الوضوح والإيجاز والاختصار لتيسير الحفظ والتعلم باختصار مضامينه في قوانين كلية تيسر استيعابه، ودراسة جزئيات اللغة بحصر الموضوع وتحديد محتوياته وتمييز الأصيل من الدخيل، و تميز ابن رشد عن غيره بشمول دراسته لكل المسائل النحوية، مستفيدا في النقد و إعادة البناء من انفتاحه على اللغات الأخرى وأنحائها، مما جعل جهوده النحوية ذات بعد معرفي ومصدر اهتمام الدراسات اللسانية الحديثة التي ركزت على استنباط القواعد العامة للألسنة.

الهوامش:

---

[1] - الفرخان: المستوفي في النحو، تح: د/محمد بدويالمختون ،دار الثقافة العربية، القاهرة، 1987،ص:3.

[2] -حسان تمام، اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية ،دط، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1400هـ/1980م،ص: 161.

[3] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة د. منصور على عبد السميع، دار الصحوة، مصر، ط1،2010،،ص: 59، ووردت "الغير" معرفة في الاصل،والأفصح "غير"

[4] - نفسه، ص: 59و ص: 138.

[5] - نفسه ، ص: 8.

[6] - الراجحي (عبده): النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج،دار النهضة العربية،بيروت،1979، ص: 52.

[7] - نفسه، ص:53.

[8] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص: 7-8.

[9] - ابن عصفور الاشبيلي(علي بن مومن): الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، حلب : المطبعة العربية، 1390هـ/ 1970م، 1/30-31. ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص:59.

[10] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص: 7-8.

[11] - نفسه، ص: 59.

[12] - نفسه، ص: 7. نفسه، ص: 51.

[13] - نفسه، ص:59.

[14] - نفسه، ص:9.

[15] - نفسه، ص:7.

[16] - وتجدر الإشارة إلى أن منصور عبد اللّه السميع، محقق كتاب" الضروري في صناعة النحو"، سبق الى وضع خطاطات تبين طريقة ترتيب كل من ابن رشد و أبي حيان للنحو العربي، ينظر: المصدر نفسه، ص:49،42،83،37، 51،50 ،62،64.

[17] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص:11-30

[18] - نفسه، ص: 31-51.

[19] - نفسه، ص31:.

[20] - نفسه،ص: 53- 100.

[21] - نفسه، ص: 100.

[22] - نفسه، ص: 101.

[23] - نفسه،ص:121.

[24] - نفسه، ص: 121-122.

[25] - نفسه، ص:126-138.

[26] - نفسه، ص: 104.

[27] - أبو حيان الأندلسي،ارتشاف الضرب،تح: رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998، 3/1.

[28] - نفسه، 4/1.

[29] - نفسه، 4/1.

[30] - نفسه، 1/5- 671/2.

[31] - نفسه، 672/2، 2456/5.

[32] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص: 3.

[33] - الفارابي: إحصاء العلوم، تح: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت،1996، ط1 ،ص: 10. و كأن ابن رشد توقع النقد والاتهام بإسقاط المنطق على النحو أو الخلط بين الصناعتين؛ إذ حرص في كتابه على دحض الادعاءات المتوقعة، مؤكدا أن غايته هي بناء علميا و ليس خلطة بالمنطق أو إخضاعه لقواعده. ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص: 138.

[34] - يعرف ابن رشد الصناعة بأنها" هي التي تحيط بأمور كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة" نفسه، ص: 3.

[35] - نفسه، ص:4.

[36] - ابن رشد: نص تلخيص منطق أرسطو المجلد الخامس كتاب أنالوطيقى أو كتاب البرهان، ص: 442.

[37] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص: 59.

[38] - ابن رشد: نص تلخيص منطق أرسطو المجلد الخامس كتاب أنالوطيقي أو كتاب البرهان، ص: 449.

[39] - نفسه ،ص: 4.

[40]نفسه، ص: 7.

[41] - نفسه،ص:12.

[42] - نفسه، : 13.

[43] - نفسه، ص:29.

[44] - نفسه، ص: 29.

[45] - نفسه، ص: 29.

[46] - نفسه،ص:5.

[47]-إبراهيم (زكريا): مشكلة البنية ،د.ط، مصر : دار مصر للطباعة ،د.ت ص:67.

[48] - ابن رشد: الضروري في صناعة النحو ، ص:59.

[49] - ابن حزم : التقريب لحد المنطق ،تح: إحسان عباس، دار الحياة، بيروت، ط1،،217/4.

[50] - ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ،تح: عبد اللّه محمد درويش، دار يعرب،1243/2.

[51] - ابن رشد : الضروري في صناعة النحو، ص:70.

[52] - نفسه،ص:114.